PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram**
DATE:	**20-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**74 syndicates and unions reject health insurance draft law for reducing patient rights**
PAGE:	**14**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Mahmoud Al Farmawy**

لانتقاصه من حقوق المرضى

٧٤ نقابة واتحاداً ترفض مشروع قانون التأمين الصحى

نصوص المشروع تتضمن شبهات فى وسائل التعاقد مع المستشفيات

كتب . محمود الفرماوى:

أعلن المهندس طارق النبراوى نقيب المهندسين ان قانون التأمين الصحى الجديد لم يطرح بعد للحوار المجتمعى بالشكل اللائق وان هناك جوانب متعلقة به لم تستوف الشروط الجيدة خاصة بطريقة سهلة للمشتركين، وأوضح انه لم تحدد طرق الانفاق عليه خاصة ان به شبهات تتعلق بوسيلة التعاقد مع المستشفيات و إجراءات التجديد و الجودة ، وانه مطلوب من وزارة الصحة طرح القانون بشكل متكافئ وجاهز للرأى العام حتى تتم الموافقة المجتمعية له .

ومن ناحيته قال الدكتور حسين خيرى نقيب الأطباء فى المؤتمر الصحفي الذى عقد مساء امس بدار الحكمة عن رفض ٧٤ نقابة مهنية وعمالية واتحاد و٧ احزاب لمشروع قانون وان أسباب الرفض تتعلق بالرغبة فى حفظ حقوق المرضى فى التأمين الصحي وتقديم مستوى جيد من الخدمة الطبية فى جميع المستشفيات إلى جانب حماية حقوق أفراد الأطقم الطبية بكل مكوناتها « مشيرا إلى أن وزارة الصحة أعلنت منذ عدة سنوات أنها تعمل على إعداد مشروع قانون جديد للتأمين الصحى إلا أن النقابات المهنية ترى انه يحتاج لتعديلات جوهرية لأن به عوارا.

فيما أكد الدكتور اسامة عبد الحي أمين عام اتحاد الأطباء العرب، أن النقابة العامة للأطباء تطالب الحكومة بالعمل على إعداد لوائح لمشروع قانون التأمين الصحى لبيان سبل تطبيقه، مشيرا إلى أنه فى حالة عدم التزام الدولة برفع كفاءة مستشفياتها ستكون الخدمة الصحية المقدمة سيئة.

ومن جانبه اكد البدرى فرغلي، رئيس اتحاد أصحاب المعاش أن التأمين الصحى هو القلعة الأخيرة فى التكافل العلاجي، ولا يمكن أن نتصور أن يكون العلاج بالأجر حيث إن ٩٠٪ من الذين يعالجون بالتأمين الصحى فقراء.

وأكد المهندس محمد النمر، وكيل نقابة المهندسين، أن النقابة تؤيد موقف اتحاد المهن الطبية ونقابة الأطباء فى رفض قانون التأمين الصحي، مشيراً إلى أنه سبق أن أكدت النقابة أنها لن تقتنع بأن يكون هناك قانون ٥٠٪ فقط منه صحيح والباقى يشوبه أخطاء أو إهدار للحقوق، قائلا، «لابد أن يكون القانون متكاملا ويقدم الخدمة.